



بثينة خليضة قاسم

كاتبة من البحرين

هموم الإصلاح في العالم العربي

إن المجتمعات والدول العربية ليست مغلقة على البرنامج الإصلاحي الراهن على كافة الأصعدة وإن تفاوتت نسبة سرعة تجاوب أو تباطؤ القوى السياسية للمجتمعات، يبقى التأكيد أن لغة الإصلاح هي اللغة الأكثر شرعية لاستمرارية النظام السياسي من عدمه

■ تواجه قضايا الإصلاح وإعادة تأهيل العالم العربي سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وفكريا إشكاليات عديدة بين التنظير والتطبيق من جهة، وترجيح البعض أن الرغبة العربية الحالية في الإصلاح إنما هي حالة طارئة مفروضة قسرا على العالم العربي حيث تشابك المصالح وتكاثر الجمعيات الحقوقية وتنامي المنظمات الأممية المراقبة لحقوق الإنسان من جهة أخرى.

وتصطدم عمليات الإصلاح والتحديث السياسي في بداياتها بالقوى السياسية المعارضة، إذ تجد صعوبة في انخراطها في عمليات الإصلاح لاعتيادها على مبدأ الرفض والمعارضة. والحق أن عصر الثنائية في المجتمعات عموما - شرقية كانت أم غربية - هو عنصر قديم قدم التاريخ، فإن لم يكن التباين والاختلاف حول مبدأ السيادة وفرض الهيمنة، تجده واضحا في محاولات الفتنة بين الطوائف أو القبائل، وإن التقى أو اجتمع فصيلان حول هدف واحد، فإنهما لا محالة لن يلتقيا حول تفاصيل تطبيق الهدف!

ومع كثرة المقولات والأطروحات بشأن الرغبة في الإصلاح عربيا، إلا أنها تجمع حول فكرة محورية أساسها ضرورة الانطلاق في مسيرة الإصلاح من الداخل، وهذا ما يدحض المقولات التي تحوم حول وجوب الإصلاح قسرا بفعل قوى خارجية، ذلك أن القوى الخارجية لا تهدف إلى إصلاح الأوضاع الداخلية للبلد الهدف، إنما هي تحركها أطماعها بإعادة تشكيل المنطقة وفقا لمصالحها الحيوية والكيان الصهيوني - المدلل، - وعليه فإن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في إعادة تشكيل الحضارة الإنسانية وفقا

لمتطلبات العصر الجديد، مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاريه الإصلاحية والتفاعل معها (عصر العولمة) طبقا لقائمة أولويات تحددتها خصوصية المجتمعات ذاتها.

إلا أن خصوصية المجتمعات تلك - والتي يبدو أن الأنظمة العربية مقتنعة أن تكون استجابتها لمطلب الإصلاح من خلال مشروع سياسي جماعي - لا تعني بالضرورة تجاهل أو إغفال أهمية إصلاح جامعة الدول العربية كمدخل لعمليات إصلاح عربي شامل (ومتى ما صلحت العيون، صلحت الأسواق)، ذلك أن ضعف أداء الدول العربية الحديثة إنما يعكس في الواقع ضعف المواقف العربية والعكس صحيح.

القائلون برفض النموذج الإصلاحي الغربي فيما يتعلق بمفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان، إنما هم في الأساس يعكسون مدى وعي الشعوب العربية بأهمية مداراة الحركة التاريخية فيما يخص مسألة صوغ القضايا وإعادة رسم خريطة العالم العربي بما يتفق ومصالح الغرب في المنطقة التي تستهدف بالدرجة الأولى تفكيك نسيج الخصوصيات

الثقافية والاجتماعية من منطلق الهدم لا الإصلاح أو البناء!

بيد أن الواقع يفرض عليهم الاستجابة لتطلعات الشعوب الحية نحو بلورة آفاق أرحب للممارسة السياسية والنشاط الاقتصادي وكذا الإبداع الفكري. ومن هذا المنظور فإن الرفض يستوجب طرح بديل للنهوض بالحركة الإصلاحية في القطر الواحد من العالم العربي. فالتحجج والتذرع بأن مشاريع الإصلاح غريبة في الأساس، فيه تجن على مطالب الشعوب واستقواء على منطلق التاريخ وحركة الحضارة الإنسانية والتقدم في شتى الميادين.

وتكشف أوراق التاريخ المعاصر أن الدول العربية ذات النهج الإصلاحي الناجح، هي تلك التي تساير الواقع العالمي وتكون مواقفها تجاه القضايا العربية أكثر وضوحا وواقعية، وبدراسة طبيعة الثقافة السياسية في العالم العربي ونوعية الخطاب السياسي العربي طيلة نصف قرن من الزمان، يمكن القول إن التجارب السياسية التي دججت خطابها بالمثالية والطوباوية هي تجارب أكثر إرباكا وأقل إيجابية.

وعلى ضوء ذلك تنطلق الرؤى الإصلاحية في العالم

العربي اليوم من اقتناعها الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتها نحو بلورة مشروع إصلاحي شامل، يضم الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. ولكن، لماذا يتحول الإصلاح إلى معضلة في كثير من المجتمعات العربية؟! يقول د. برهان غليون

أستاذ الاجتماع السياسي في جامعة السوربون (إن هناك العديد من الفرضيات التي تحاول أن تفسر صعوبة الانتقال نحو الديمقراطية في المجتمع العربي، فمن هذه الفرضيات ما يقوم على الإشارة إلى رسوخ التقاليد الاستبدادية في الثقافة العربية، ومنها ما يشير إلى البنية الأبوية للسلطة في المجتمع العربي، ومنها ما يشدد على النواحي التاريخية النفسانية والسلوك العام تجاه السلطة والخوف من الفتنة، ومنها ما يؤكد على ضعف التراث والمفهوم الديمقراطي في الوعي العربي الحديث، ومنها ما يركز على التنافس الطبقي أو الاجتماعي أو الطائفي بين أطراف النخبة على احتكار الثروة، ومنها ما يرجع الأمر إلى التبعية والتخلف الاقتصادي عامة).

وهذا يعني أن المجتمعات العربية ليست على مستوى واحد من درجة قبول الإصلاح والتحديث السياسي من رفضه، ما يعني أن المجتمعات والدول العربية ليست مغلقة على البرنامج الإصلاحي الراهن - على كافة الأصعدة - وإن تفاوتت نسبة سرعة تجاوب أو تباطؤ القوى السياسية للمجتمعات، يبقى التأكيد أن لغة الإصلاح هي اللغة الأكثر شرعية لاستمرارية النظام السياسي من عدمه ■

